

Distr.: General
22 February 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١١٥ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة

الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة

عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة بأن تقدم التعهدات الطوعية لحكومة
شيلي بخصوص ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ (انظر المرفق).
وترجو البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة
ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/72/50

060317 030317 17-02988 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

ترشح شيلي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

مقدمة

١ - تتشرف حكومة جمهورية شيلي بتقديم ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ أثناء الانتخابات المقرر إجراؤها في نيويورك خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

٢ - وبهذا الترشح، تعيد شيلي تأكيد التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها باعتبارها من المبادئ التي توجّه عمل الحكومة وسياساتها العامة. ويمثل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون ركيزة أساسية للسياسة الخارجية التي تنتهجها شيلي.

٣ - وبسبب هذا الاقتناع، قررت شيلي أن تصبح طرفاً في المعاهدات والصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تحمي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، ولا سيما في المعاهدات والصكوك التي تُعنى بالنساء والأطفال والمراهقين والمسنين والشعوب الأصلية والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة.

٤ - وتؤيد شيلي وجود نظام متعدد الأطراف فعال وقادر على العمل يعترف بالترابط الوثيق بين السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ظلت شيلي تدعو باستمرار إلى تعزيز الآليات المتعددة الأطراف المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد اضطلعت شيلي بدور نشط في مجلس حقوق الإنسان منذ تأسيسه وعملت على الترويج لاتباع نهج بناء وقائم على الحوار. وخلال فترتي عضويتها في المجلس (٢٠٠٩-٢٠١١ و ٢٠١١-٢٠١٤)، وطوال مشاركتها بصفة مراقب، دعت شيلي بحبوة إلى تعميم وإدماج حقوق الإنسان في النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك إلى إشراك المجتمع المدني وإدماج مساهمات المدافعين عن حقوق الإنسان. وشكلت هذه المبادئ أيضاً ركيزة لمشاركة شيلي في مجلس الأمن بوصفها عضواً غير دائم (٢٠١٤-٢٠١٥).

٥ - وعموماً، ومن جملة أهم المبادرات التي أطلقتها شيلي في مجال حقوق الإنسان، قامت شيلي في الآونة الأخيرة بالترويج لتعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في النظام المتعدد الأطراف، وبذل جهود من أجل مكافحة التمييز والتعصب، واستقلال الإجراءات الخاصة وهيئات المنشأة بموجب معاهدات عند رصد تنفيذ

مختلف اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية وعند مساعدة البلدان، وتقديم الدعم للاستعراض الدوري الشامل باعتباره الآلية الرئيسية للحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٦ - ويمكن أن تسهم شيلي، بفضل تاريخها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، في اتباع نهج توافقي يشدد على ضرورة تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان بصورة تدريجية بحيث يعكس التغييرات الاجتماعية والسياسية التي تحدث في كل بلد والامتثال للالتزامات الدولية.

على الصعيد الوطني: التقدم المحرز والالتزامات

تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان

- تم تأسيس وزارة شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٦.
- وفي عام ٢٠١٦ أيضا، أنشئ مكتب وكيل الوزارة المعني بحقوق الإنسان في وزارة العدل وحقوق الإنسان لتنسيق الإجراءات الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية لمكتب وكيل الوزارة في صياغة خطة وطنية لحقوق الإنسان ستحدد طريقة تصميم وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان بطريقة شاملة لعدة قطاعات لمدة أربع سنوات. وسترسم الخطة الأهداف والغايات، وستوزع المسؤوليات والموارد المالية، وستحدد الآليات التي ستقوم بالمتابعة وتقييم النتائج.
- وينظر البرلمان الوطني حاليا في قانون تمت صياغته بالتشاور مع الشعوب الأصلية، ويقترح هذا القانون إنشاء وزارة للشعوب الأصلية ومجالس للشعوب الأصلية ومجلس وطني للشعوب الأصلية. وستكون هذه المجالس عبارة عن هيئات تمثيلية مستقلة وقائمة على المشاركة.
- ويجري النظر أيضا في مشروع قانون يهدف لإنشاء مكتب أمين مظالم معني بحقوق الأطفال يعمل على تعزيز وحماية حقوق الأطفال والمراهقين والتعريف بها.
- وتعكف الحكومة حاليا على مشروع قانون يهدف لإنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب، وذلك امتثالا ووفقا للمادة ٣ من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة.

الإدماج والمساواة وعدم التمييز

- اتخذت مبادرات تشريعية وتدابير لصالح الفئات التي تعرضت تاريخيا للتمييز، تضمنت ما يلي:

- القرار بعرض على البرلمان الوطني مشروع قانون متعلق بالهجرة ليحل محل المرسوم التشريعي لعام ١٩٧٥، يعكس التحول من نهج يركز على الجانب الأمني إلى نهج يركز على حقوق الإنسان.
- وإنشاء وزارة للشعوب الأصلية ومجالس للشعوب الأصلية ومجلس وطني للشعوب الأصلية مما يعكس هذا النهج أيضاً، مع مراعاة الحاجة الملحة إلى اعتراف دستوري بالشعوب الأصلية في سياق المناقشة الجارية بشأن اعتماد دستور جديد في شيلي.
- وابتداءً من عام ٢٠١٧، سيصبح بإمكان مواطني شيلي المقيمين في الخارج ممارسة حقهم في التصويت.
- والالتزام بعرض على البرلمان الوطني مشروع قانون ينص على توفير حماية شاملة لحقوق الأطفال والمراهقين، سيعزز احترام الحقوق المكرّسة في اتفاقية حقوق الطفل.
- وبهدف إحراز تقدم نحو إنشاء مجتمع أكثر مساواةً من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تم إنشاء المجلس الوطني المعني بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

العدالة والذاكرة

- سيتواصل بذل جهود للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمعاقبة عليها وتقديم تعويضات عنها، ولا سيما تلك التي ارتكبت بين ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ و ١٠ آذار/مارس ١٩٩٠.
- وسيتواصل العمل على الحفاظ على الذاكرة التاريخية لانتهاكات حقوق الإنسان.
- وستستمر الجهود الرامية إلى إصلاح القضاء العسكري بمواءمة أحكامه مع المعايير والالتزامات الدولية، ولا سيما من خلال القانون الجديد للقضاء العسكري. وقد أُخذت بالفعل تدابير لإزالة المدنيين والقصّر من اختصاص المحاكم العسكرية. ومن بين أحدث أمثلة على هذه الجهود القانون رقم ٢٠,٩٦٨ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الذي يجرّم التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

تعزيز حقوق الإنسان والتثقيف والتدريب في سياق متعدد الثقافات

- ستتيح الخطة الوطنية لحقوق الإنسان تعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان خلال مراحل التعليم قبل المدرسي والابتدائي والثانوي والعاللي، وكذلك في إطار برامج التثقيف والتدريب والتدريب المتقدم الموجهة لجميع المسؤولين والموظفين العاملين

في أجهزة الدولة، بما في ذلك في دائرة النيابة العامة، ومكتب المحامي الجنائي العام، والأفراد القوات المسلحة والشرطة (Carabineros) وشرطة المكلفة بالتحقيقات (Policia de Investigaciones)، وللعاملين في دوائر السجون والبلديات.

- وإضافة إلى ذلك، سيستفيد جميع الشيليين من مناهج تعليمية تعكس تعدد الثقافات في إطار إصلاح التعليم، ونتيجة لذلك ستتضمن المناهج الدراسية لجميع المراحل دروسا عن تاريخ الشعوب الأصلية وعن نظرتها للكون.

المبادرات الهادفة لمكافحة الإفلات من العقاب

- اقترح إدخال إصلاح دستوري سيسمح بإلغاء قانون التقادم والعفو عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية.
- وقد تمت صياغة قانون لمواءمة القانون الجنائي المتعلق بالعفو وتخفيف العقوبة وقانون التقادم بالنسبة للدعاوى الجنائية والعقوبات مع القانون الدولي.
- وتم تجريم التعذيب (القانون رقم ٢٠,٩٦٨ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).
- ويجري النظر حاليا في مشروع قانون يجرّم الاختفاء القسري، وذلك امتثالا ووفقا للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

- إن شيلي بصدد صياغة خطة عمل وطنية متعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١.

على الصعيد الدولي: التقدم المحرز والالتزامات في إطار المنظومتين العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان

المنظومة العالمية

٧ - إن شيلي مقتنعة بأن تعاون الدول بصورة أكثر فعالية مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان سيعزز الدور الوقائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وسيساعد على إحراز تقدم أكثر شمولية نحو تحقيق الأهداف المتصلة بالسلام والاستقرار والتنمية المستدامة. ولهذا السبب، ترى شيلي أنه من الأهمية بمكان دعم جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل وإجراءاته الخاصة، ومفوضية

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، وكذلك دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٨ - وبهذه الطريقة، ستواصل شيلي تعزيز جميع هذه الآليات المتعددة الأطراف من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لكي يتسنى لها مواصلة مساعدة الدول على بناء قدراتها الوطنية والإسهام في تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

٩ - وشيلي طرف في اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية التسع المعمول بها حالياً في منظومة الأمم المتحدة، وهي تعيد تأكيد التزامها بالتصديق العالمي على جميع هذه الصكوك باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لتعزيز المنظومة الدولية لحماية حقوق الإنسان.

الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

- الزيارة التي أجرتها اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة إلى شيلي (٢٠١٦).

- النظر في التقرير الأول عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٦).

- النظر في التقرير الدوري الرابع عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠١٥).

- النظر في التقرير الجامع للتقاريرين الدوريين الرابع والخامس عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها (٢٠١٥).

- النظر في التقرير الدوري السادس عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢٠١٤).

- النظر في التقرير الجامع للتقارير الدورية من التاسع عشر إلى الحادي والعشرين عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (٢٠١٣). ويجري حالياً إعداد التقرير الجامع للتقاريرين الدوريين الثاني والعشرين والثالث والعشرين.

- النظر في التقرير الجامع للتقاريرين الدوريين الخامس والسادس (٢٠١٢) وتقديم التقرير الدوري السابع (٢٠١٦) عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- النظر في التقرير الأول عن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (٢٠١١). ويجري حالياً إعداد التقرير الدوري الثاني.

الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان

- تم توجيه دعوة مفتوحة ودائمة منذ عام ٢٠٠٩.

- وقد أجرى زيارات رسمية إلى شيلي كل من المقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم (٢٠١٦)، والمقرر الخاص المعني بالحقوق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات (٢٠١٥)، والمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان (٢٠١٥)، والفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة (٢٠١٤)، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (٢٠١٣)، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (٢٠١٢).

- وفي سنة ٢٠١٧، وُجِّهت دعوات إلى المسؤولين عن الإجراءات الخاصة الآتي ذكرهم: المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي ملائم؛ والمقررة الخاصة المعنية بالحقوق في الغذاء؛ والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية.

الاستعراض الدوري الشامل

وافقت شيلي على جميع التوصيات تقريبا (١٨٠ توصية من أصل ١٨٥) التي قدمتها البلدان المشاركة أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل الثانية التي خضع لها البلد (٢٠١٤). وسيُقدَّم تقرير منتصف المدة عن تنفيذ تلك التوصيات في عام ٢٠١٧.

مجلس حقوق الإنسان

تعترف شيلي وتسلم بأن المجلس هو المنتدى الرئيسي القائم في منظومة الأمم المتحدة الذي يتيح التعاون والحوار والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن موضوع حقوق الإنسان. وتشجع شيلي على مواصلة تعزيز مؤسساته وستواصل دعم أعمال الوقاية والحماية التي يقوم بها المجلس للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تعتقد شيلي أنه سيكون من المستحسن تبسيط عمل المجلس، نظرا للاتساع الكبير في نطاق ولاياته، والانخفاض الكبير في الموارد المخصصة لعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأثر الأزمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم. وينبغي أن يركز المجلس على اللاجئين والمشردين نتيجة لهذه الأزمات وعلى حقوق الأشخاص الذين عانوا من التمييز تاريخيا.

الأنشطة الرئيسية التي قامت بها شيلي في إطار المنظومة العالمية

- المشاركة في تيسير القرار الذي تتخذه الجمعية العامة كل سنتين بشأن وقف العمل بعقوبة الإعدام (٢٠٠٨-٢٠١٤).

- الترويج لقرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بدور الحكم الرشيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبالحكومات المحلية وحقوق الإنسان، والحيز المتاح للمجتمع المدني.
- المشاركة بنشاط في المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وفي الأعمال المتعلقة بإشراك الشعوب الأصلية في هيئات الأمم المتحدة المعنية عند النظر في المسائل التي تهمها.
- الترويج لتصديق جميع الدول على اتفاقية مناهضة التعذيب، في سياق مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب التي تضم شيلي ضمن أعضائها.
- انتخاب شيلي في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) (٢٠١٧-٢٠١٩).
- انتخاب شيلي في لجنة وضع المرأة (٢٠١٧-٢٠٢١).
- الدعم المقدم من شيلي لمدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية من أجل الحد من استخدام حق النقض في مجلس الأمن في حالات ارتكاب جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وللبيان السياسي المشترك الفرنسي المكسيكي بشأن تعليق حق النقض في حالة ارتكاب فظائع جماعية.
- تقديم الدعم في إطار الأمم المتحدة والمنظومة الإقليمية من أجل تفضي وقوع جرائم الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية. ومنذ سنة ٢٠١٢، انضمت شيلي إلى عضوية شبكة أمريكا اللاتينية لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية.
- تدعم شيلي المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي بدأ العمل منذ سنة ٢٠٠٩.

المنظومة الإقليمية

- تدعم شيلي بقوة المنظومة الإقليمية لحقوق الإنسان باعتبارها جزءاً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولهذا، ستواصل شيلي الاضطلاع بدور نشيط في الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، وستنفذ المعاهدات الإقليمية ذات الصلة، وستواصل الامتثال للقرارات والأحكام الصادرة عن المنظومة.
- وبناء على ذلك، اتخذت شيلي التدابير التالية المتصلة بقضايا حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي:

- تقديم الدعم السياسي والمالي لمنظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان): بتقديم

مساهمات خاصة واستضافة الدورة ١٥٨ للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (٢٠١٦).

- الامتثال للقرارات والأحكام الصادرة عن منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.
- توقيع اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن (في حزيران/يونيه ٢٠١٥) وعرضها على البرلمان الوطني (في حزيران/يونيه ٢٠١٦).
- عرض بروتوكول أسونسيون بشأن الالتزام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دول السوق الجنوبية المشتركة على البرلمان الوطني (٢٠١٦).
- المشاركة في اجتماعات هيئات حقوق الإنسان الإقليمية: اجتماع السلطات الرفيعة المستوى من الأمانات المعنية بحقوق الإنسان ووزارات خارجية دول السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة لها؛ والفريق الرفيع المستوى المعني بحقوق الإنسان التابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية؛ والشبكة الحكومية الدولية الأيبيرية - الأمريكية للتعاون التقني.
- المشاركة في اعتماد الإعلان الأمريكي بشأن حقوق الشعوب الأصلية (في حزيران/يونيه ٢٠١٦).
- الزيارة التي قام بها إلى شيلي المقرر الخاص المعني بحرية التعبير لدى منظمة الدول الأمريكية (في حزيران/يونيه ٢٠١٦).
- والدورة التي عقدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية في شيلي (٢٠١٦).